العدد السادس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

# "واقع القطاع الزراعي الأردني والتحديات التي تواجهه وإمكانية تنميته"

إعداد الباحثة:

**فاطمة العربيات**

العدد السادس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

## الملخص

هدف البحث الحالي الى التعرف على واقع القطاع الزراعي الاردني ومعرفة العوامل والتحديات التي تؤثر في تطوير القطاع الزراعي وتنميته، بالاضافة الى معرفة الإمكانات المستقبلية للإنتاج الزراعي في الأردن واستعراض بعض الأفكار المبتكرة لزيادة الإنتاج الزراعي في الاردن. واتبع البحث المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي.

وقد توصل هذا البحث الى عدد من الاستنتاجات حول تطوير وتنمية القطاع الزراعي في الأردن والتحديات والمعوقات التي تقف في الحد من الاستغلال الأمثل لهذا القطاع، أهمها: أن الاردن تعد من الدول المحدودة الموارد الطبيعية التي تم استغلالها بشكل خاطئ بسبب التزايد المستمر في اعداد السكان، والضغط المتزايد على الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وتعتبر معظم اقاليمها شبه جافة وقليلة الأمطار. ويعتبر القطاع الزراعي من أقل القطاعات الاقتصادية التي تحضى بإهتمام المستثمرين والرعاية الحكومية كغيره من القطاعات الأخرى، وقد تعرض القطاع الزراعي الى إهمال كبير في ظل الرضوخ لإملاءات التبعية. وقد أثر تحرير التجارة على السلع الزراعية والقطاع الزراعي في الاردن كان تأثير سلبي على العموم، حيث يحقق المنتجين الزراعيين مكسب كبير من فائض الانتاج ، في حين ان المستهلك سوف يخسر من حيث انخفاض فائض الاستهلاك. كما وتوصل البحث الى أن من أهم المعوقات التي تواجة القطاع الزراعي في الاردن تذبذب هطول الامطار واختلاف كميات المياه وتعاقب سنوات الجفاف على المملكة واختلاف الظروف الجوية مما يزيد من المخاطر الزراعية، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وارتفاع كلفة الإنتاج وخاصة على المزارعين من ذوي الدخل المحدود. أما أهم التحديات التي تواجة قطاع المشاريع الزراعية محدودية مشاريع الحصاد المائي لاستغلال المياه الجارية في الأودية سواء في مناطق البادية أو المناطق المطرية، وعدم شمول الأراضي الداخلة في التنظيم والأراضي المطورة في المشاريع الزراعية لغايات الاستفادة من وسائل الحصاد المائي.

ويوصي البحث بعدد من التوصيات من أهمها: ضرورة تبني سياسات الإصلاح الزراعي والتكيف الهيكلي وزيادة معدلات الاستثمار بما يتضمن أشراك القطاع الخاص وإعطاءه المجال الكافي للقيام بدور رئيسي في تنشيط القطاع الزراعي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يساهم في تلبية احتياجات القطاعات الزراعية، وضرورة متابعة المشاريع الداعمة للقطاع الزراعي، وتفعيل القوانين والتشريعات لحماية الموارد الزراعية، والتوسع باستغلال الموارد الطبيعية المتاحة مع المحافظة عليها وعلى استدامتها.

## المقدمة

يعيش العالم اليوم في ظل العديد من التغييرات المتسارعة وذلك نتيجة لظهور العولمة وسياسات الانفتاح الاقتصادي، وظهور العديد من التحديات الناجمة عن التغير في التكنولوجيا؛ وتحرير التجارة العالمية إذ ساهمت هذه الأمور في كسر كافة الحواجز السياسية والجغرافية والثقافية والاقتصادية، وعليه أصبحت ظاهرة العولمة من أهم التحديات التي تواجهه كافة القطاعات في ظل المنافسة الشديدة في الأسواق المحلية و العالمية، مما أدى إلى فتح الأسواق والاقتصاديات على بعضها وظهور العديد من الازمات الاقتصادية ومن أهم الازمات هذه الأزمات أزمة الغداء العالمية والتي بدأت في الظهور بسبعينيات القرن الماضي وتمثلت هذه الأزمة في تنامي الطلب على المنتجات الزراعية عموماً والغذائية على وجه الخصوص، وذلك نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني، والقفزة النوعية في الدخول الفردية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق العالمية وتقلص الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الهياكل الاقتصادية نتيجة توسع و نمو القطاعات الاقتصادية الأخرى، وانتشار موجات الجفاف والمجاعات في العديد من الدول، كما أفرزت

التطورات على الساحة الدولية في السنوات الأخيرة العديد من التحديات أمام المنتجات الزراعية والتي تمثلت بزوال المعاملة التفضيلية للصادرات الزراعية في أسواق الدول الصناعية، واهتمام الدول العربية بالاستحواذ على مكانة لائقة في الأسواق العالمية لتعظيم المنافع الاقتصادية، وزيادة الميزة التنافسية التي تتمتع بها المنتجات الزراعية العربية في الأسواق العالمية(عريبي،2014).

وعليه فأن القطاع الزراعي يعد من أهم القطاعات الإنتاجية في مختلف المراحل التنموية التي تمر بها اقتصاديات الدول وتعزى هذه الأهمية للعديد من الأسباب العوامل، فالقطاع الزراعي هو نظام حياة وأسلوب معيشة ومصدر للدخل، ويتعدى القطاع الزراعي العملية الإنتاجية كونه نظام أمن غذائي واجتماعي ومحوراً أساسياً من محاور التنمية ولذلك تسعى العديد من المنظمات العالمية والإقليمية إلى تنمية القطاع الزراعي، وعليه يعول الأردن إلى جعل القطاع الزراعي قاعدة اقتصادية للتنمية المتكاملة من خلال استثمار الموارد الطبيعية المتاحة، وتوليد فرص العمل لسكان الريف وتوفير الموارد الأولية للتصنيع الزراعي، وتعزيز الروابط الاقتصادية التكاملية مع قطاعات الاقتصاد الأخرى. كما يعول على الزراعة في زيادة صادراته لتحسين درجة الاعتماد على الذات، وخفض العجز في الميزان التجاري الزراعي، وفي تثبيت السكان في الريف والحد من هجرتهم منه والحفاظ على موارده الطبيعية والبشرية، وتحسين شروط البيئة وتحقيق متطلبات التنمية المستدامة (مقبل،2003).

ويعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الانتاجية المهمة في الأردن، وتلعب الزراعة دورا هاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول، كما وترتبط ارتباطا وثيقا بنظام الحياة واستمراريتها، ويحدد القطاع الزراعي اسلوب المعيشة ومستوى الدخل للأفراد، ويعتبر مصدراً للأمن الغذائي والاجتماعي ومحورا من محاور التنمية الريفية، وتتنوع أساليب الإنتاج وتقنياته في القطاع الزراعي في الأردن ، مما ينعكس على كفاءة القطاع وذلك لإقترانها بضعف القدرة المالية على تبني الأساليب الزراعية الحديثة التي تساعد في خفض التكاليف الزراعية على مستوى المزرعة، ولكن ارتفاع تكلفة تبني تلك الأساليب يدعو الى توفير المخصصات المالية والفنية لزيادة قدرة المزارعين وتوفير الدعم المادي والبشري لأنشطة البحث العلمي والإرشاد الزراعي، وهذا يتم من خلال اتباع سياسة متطورة لزيادة مخصصات هذه الأنشطة. ( وزارة الزراعة، 2020).

وتأتي أهمية دراسة إمكانات الإنتاج الزراعي وواقع القطاع الزراعي الاردني من أهمية هذا القطاع والدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية فهو يسهم في الإنتاج،؛ إذ يشكل الإنتاج الزراعي المادة الأساسية التي تستخدم في الصناعات الغذائية والنسيج والاهتمام بالزراعة يوفر يحقق الأمن الغذائي في الأردن، كما ويحقق التنمية المستدامة والتكامل الاقتصادي بين كافة القطاعات، كما ويساهم القطاع الزراعي في دعم ميزانية الدولة عن طريق زيادة الإنتاج المحلي وتقليل حجم الاستيراد، ونظراً لكون القطاع الزراعي يرتكز على مجموعة من العوامل البيئية والطبيعية فإن الاستثمار به ضئيل جدا ومحدود. ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة للتعرف على واقع القطاع الزراعي الأردني، والتحديات التي يواجهها، وإمكانات تطويره.

## مشكلة الدراسة وتساولاتها

تعد الزراعة ركناً اساسياً من الاركان الاقتصادية وأركان التنمية الاجتماعية، كما وتلعب الزراعة دوراً هاماً في حماية البيئة والحفاظ عليها، بما في ذلك حماية التنوع الحيوي وضمان التوازن البيئي الذي يوفر الاستخدام المستدام للموارد ويحافظ عليها للأجيال القادمة، وقد بدأت الدول المتقدمة تهتم بالقطاع الزراعي وتخصص له العديد من الموارد لدعمه تأكيداً على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لهذا القطاع، وقام الأردن باتباع نهج الدول المتقدمة خيث سعى جاهداً في السنوات الأخيرة الى دعم قطاع الزراعة وتطوير الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئة فيه سعياً لتحقيق الامن القومي والسلامة البيئية والصحة العامة ( CSD, 2011).

ويواجه القطاع الزراعي في الأردن العديد من المشاكل والتحديات التي تتضمن فترات الجفاف التي مرت على المنطقة، وتذبذب سقوط الامطار والتغيرات المناخية والبيئية في المنطقة وقلة الاراضي الزراعية، بالاضافة الى ندرة الموارد المائية، والعديد من التحديات التي ظهرت في ظل تحرير التجارة للسلع الزراعية وبالتالي تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الإقتصاد الوطني، مما يستدعي ضرورة اعادة النظر في استراتيجيات التنمية الزراعية والسعي لتطوير هذه الاستراتيجيات وتحديثها لتنمية القطاع الزراعي بما يتناسب مع متطلبات هذه التنمية، وبما ينسجم ويتوافق مع المجال الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على المدى القريب والبعيد لتحقيق التكامل الاقتصادي للبلد من خلال تكامل قطاع الزراعة مع مختلف القطاعات الاقتصادية في الاردن ( وزارة الزراعة، 2020).

لذلك تعتبر دراسة الحالة الراهنة للقطاع الزراعي في الأردن، والعوامل والمعوقات التي تؤثر به وتحول دون تطوير هذا القطاع، والتحديات التي تواجه تطوير قطاع الزراعة في الأردن، ومصادر النمو الاقتصادي للقطاع الزراعي، الإمكانات المستقبلية للإنتاج الزراعي في الأردن أمراً على درجة عالية من الأهمية، لانها تضع المخططين وصانعي القرار امام موقف واضح للتخطيط والتطوير في القطاع الزراعي، ويهدف البحث الى محاولة وضع استنتاجات حول واقع القطاع الزراعي ومعرفة العوامل والتحديات التي تؤثر في تطوير الإنتاج الزراعي بالاضافة الى معرفة الإمكانات المستقبلية للإنتاج الزراعي في الأردن واستعراض بعض الأفكار المبتكرة لزيادة الإنتاج الزراعي في الاردن.

## أهداف الدراسة

**تهدف هذه الدراسة الى التعرف على واقع القطاع الزراعي الأردني والتحديات التي توجهه وإمكانية تنميته.**

## أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية القطاع الزراعي إذ أنه يشكل المصدر الرئيس لدخل حوالي 20% من القوى العاملة، كما وأنه المصدر الرئيسي للغذاء وللأمن الغذائي في الأردن، كما وتنبع أهمية الدراسة من ندرة الدراسات والأبحاث في هذا المجال إذ تسعى الدراسة إلى البحث في واقع القطاع الزراعي الأردني والتحديات التي توجهه وإمكانية تنميته والذي أصبح موضوعاً للجدل والنقاش بين العلماء والباحثين والمفكرين، كما ويمكن أن يفتح هذا البحث المجال أمام الباحثين الآخرين لدراسة مشاكل أخرى القطاع الزراعي في الأردن، كما ويسعى هذا البحث الى التعرف على القطاع الزراعي في الأردن،

## الإطار النظري والدراسات السابقة

### الزراعة في الأردن

يعتبر القطاع الزراعي المصدر الأساسي للغذاء وتوفير المواد الغذائية للسكان، وهو الركيزة الأساسية من أجل تحقيق التنمية الريفية المستدامة، ولا يكتفي دوره في المساهمة المباشرة في الاقتصاد الوطني بل يمتد ليشمل العديد من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. كما ويعتبر سوقاً لمنتجات القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى الاستهلاكية أو الرأسمالية، بالإضافة إلى ذلك فأن المجتمعات الزراعية تعتبر من أكثر الفئات القابلة للتعرض لحالة من إنعدام الأمن والتأثر بالمتغيرات والمؤثرات التي تؤثر على الأمن الغذائي وبؤر الفقر، ويسهم في الاستقرار السياسي والأمني، والمحافظة على الإرث الثقافي والموروث الاجتماعي، إضافة إلى البعد البيئي بما ينطوي عليه من حفاظ على التنوع الحيوي والتوازن البيئي الذي يكفل ديمومة الموارد( . (CSD,2011

كما ويتصف القطاع الزراعي في الأردن بتنوع أساليب الإنتاج وتقنياته، مما ينعكس على كفاءة القطاع، إذا ما اقترن بضعف مقدرة المزارعين المالية على تبني الأساليب الزراعية التي تهدف إلى التقليل من التكاليف الزراعية على مستوى المزرعة، وارتفاع تكلفة تبني تلك الأساليب، وارتباطها بالأنشطة الإرشادية الرسمية وغير الرسمية، ويمكن أن يلاحظ عدة أنماط وأنظمة زراعية في الأردن وهي (2014,GOPA):

- الزراعة المروية والذي يتميز باستخدامه التقنيات الحديثة والأساليب الزراعية المتقدمة، وتكثيف رأس المال ويتصف بالكفاءة في إنتاج بعض المحاصيل خصوصا محاصيل الخضار، ويوجد بمنطقتين رئيسيتين هما الأغوار والذي يزرع بالخضار والحمضيات والموز والنخيل، والمرتفعات والبادية التي تزرع بالخضار والفاكهة.
- الزراعة البعلية، وتنتشر في المرتفعات وتعتمد على كميات مياه الأمطار وتوزيعها الإنتاج من عام لآخر، إضافة إلى المساحات المزروعة بالمحاصيل الدائمة (الأشجار) وبشكل أساسي الزيتون. وهذا النظام هو تقليدي في أساليبه وتقنياته.

يُعد الأردن محدود الموارد الزراعية وذلك بسبب اتساع رقعة المناطق القاحلة وشبه القاحلة، بحيث تبلغ الرقعة القابلة للزراعة في المملكة حوالي (8.9) مليون دونم تشكل (9.8) % من مساحة المملكة، منها (8) مليون دونم بعلية تعتمد على الأمطار، تقع معظمها في مناطق المرتفعات والسهول والبادية. بينما تبلغ المساحة المروية القابلة للزراعة (0.863) مليون دونم، أي (9.7%) من إجمالي المساحة القابلة للزراعة، ويقع (0.451) ألف دونم في منطقة الأغوار والباقي في منطقة المرتفعات والبادية والسهول. أما المساحة التي تحت الاستغلال الزراعي الفعلي فتختلف من عام لآخر تبعا للتذبذب في المساحة التي تزرع بالمحاصيل الحقلية الشتوية التي تعتمد على مياه الأمطار مما يؤثر على اتساع رقعة المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وتبلغ المساحة المستغلة بالمحاصيل حوالي (3.3) مليون دونم أي ما نسبته (37.1%) من مجمل المساحة القابلة للزراعة. وبلغت أقل مساحة مستغلة (2.5) مليون دونم عام 2004 وأعلى مساحة مستغلة (3.4) مليون دونم عام 2010. وتبلغ المساحة المستغلة بالمحاصيل المروية حوالي (865) ألف دونم، ويقع (459.4) ألف دونم في مناطق الأغوار والباقي موزع في أنحاء البلاد. ويلاحظ أن نسبة الاستغلال في المناطق المروية تبلغ حوالي (75%) من إجمالي الأراضي المروية. وتبلغ نسبة المساحة البعلية (70%) من المساحة المستغلة والتي تتراوح ما بين (1.5) مليون دونم إلى (2.5) مليون دونم (تقرير حالة القطاع الزراعي،2012).

وكما تبلغ المساحة المزروعة بالمحاصيل الدائمة (الأشجار) حوالي (1938.7) ألف دونم، منها (71.3%) بعلي، والباقي تحت الري الدائم، ويلاحظ أن هذه المساحة قد زادت بنسبة (18.2%) عما كانت عليه عام 2002، أي بمقدار (298.6) ألف دونم، وذلك للجهود التي تبذلها الحكومة في تشجيع زراعة الأشجار المثمرة في المناطق المرتفعة من خلال مشاريع تطوير الموارد الزراعية. وأن حوالي (86.5%) من هذه المساحات في طور الإنتاج. وتتراوح نسبة الأراضي المزروعة بالمحاصيل الدائمة ما بين (48.2 – 70.1%) وقد بلغت (58.4%) من إجمالي المساحة المستغلة سنويا عام 2012، ويلاحظ أن نسبة الأشجار التي دون مرحلة الإثمار بلغت (13.5%) من إجمالي المساحات المزروعة بالأشجار لعام 2012. وارتفعت المساحات المزروعة بالأشجار التي في طور الإثمار لتصل إلى (1677.5) ألف دونم عام 2012 أي بزيادة مقدارها (22.9%) خلال الفترة 2002–2012 (2014,GOPA).

وفيما يتعلق بالمحاصيل الحقلية، والتي تعتبر مصدر لتذبذب المساحات المزروعة فعلاً في الأردن بسبب اعتمادها على مياه الأمطار حيث أن أكثر من (90%) من المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية هي أراضي بعلية وقد بلغت (96.1%)، ويعود ذلك إلى كون المحاصيل الحقلية ليست ذات جدوى اقتصادية أو مالية في ظل محدودية موارد المياه. وهذا التذبذب ينعكس على نسبة المساحة

العدد السادس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

المزروعة بالمحاصيل الحقلية حيث وصلت إلى (38.5%) عام 2002 وانخفضت لتصل إلى (11.4%) عام 2008، وقد وصلت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية إلى (987.2) ألف دونم شكلت (29.7%) من إجمالي المساحة المزروعة فعلاً عام 2012. وفي هذا السياق فإن هنالك أكثر من مليون ونصف دونم تعتبر مساحات قابلة للزراعة إلا أنها غير مستغلة إما بسبب نقص المياه أو بسب تفتت الملكية أو لأسباب أخرى (وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية،2016).

ويعتبر القمح من أهم المحاصيل الحقلية التي تزرع في الأردن حيث وصلت أقصى مساحة مزروعة إلى (723) ألف دونم عام 2002 وانخفضت لتصل إلى (160.7) ألف دونم عام 2006 وقد بلغت المساحات المزروعة بالقمح (235.6) ألف دونم عام 2012، ويلاحظ أن نسبة المساحة المزروعة بالقمح تتراوح ما بين (32.6–55.3%) من إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الشتوية. وحلّ محصول الشعير بالمرتبة بالأولى خلال السنوات الثلاث الأخيرة وذلك لقيام وزارة الزراعة بتشجيع زراعة الشعير، حيث بلغت أكبر مساحة زرعت بالشعير (665.7) ألف دونم عام 2003 انخفضت لتصل إلى (180.7) ألف دونم عام 2006 وثم ارتفعت لتصل (288.8) ألف دونم عام 2012. تتراوح نسبة المساحة المزروعة بالشعير ما بين (25.4–62.1%) من إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الشتوية، وتزرع المساحة الباقية بالعدس والفول والكرسنة. أما المحاصيل الحقلية الصيفية والتي تشكل (4.1%) من إجمالي المساحات المزروعة بالمحاصيل الحقلية فتزرع بشكل رئيسي بالحمص (80.4 –94.7%) من إجمالي المساحات ومع ذلك فإن المساحة لا تتجاوز (37) ألف دونم ولا تقل عن (20.8) ألف دونم (وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية،2016).

تتراوح المساحة الإجمالية المزروعة بالخضار (361.8–492.3) ألف دونم خلال الفترة 2002–2012، ويعود التذبذب في مساحة الخضار إلى التذبذب في المساحات البعلية والتي تشكل حوالي (11–15%) من إجمالي المساحة المزروعة بالخضار، وإلى توفر مياه الري في الأغوار. وتعتبر البندورة المحصول الرئيس في الأردن حيث تتراوح المساحة المزروعة بالبندورة (128.1–154.1) ألف دونم وتشكل المساحة المزروعة بالبندورة ما يقارب (38.7%) من إجمالي المساحة المزروعة بالخضار. يليها محصول البطاطا حيث تراوح المساحة المزروعة بالبطاطا ما بين (29.3–56.7) ألف دونم أي أن نسبته حوالي (10.8%) من إجمالي المساحات المزروعة بالخضار لعام 2012. كما يزرع البطيخ والباذنجان والكوسا والبصل وبنسب (7.7%) (7.6%) (5.7%) (4.5%) على التوالي. وتتراوح نسبة المساحات المزروعة بكل من الزهرة والفلفل والملفوف ما بين (2.7–3.9%) من إجمالي المساحة المزروعة بالخضار. يليها مجموعة الخيار والملفوف والفول الأخضر والفاصوليا والباميا وبنسب (2.0–2.4%) (GOPA,2014).

وتوضح الجداول رقم (1–2) والاشكال رقم (1–2) أجمالي المساحات المزروعة في الأردن وأجمالي المساحات المزروعة من الزراعات البعلية خلال الأعوام 2002–2012

العدد السادس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول رقم (2) اجمالي المساحات المزروعة في الأردن خلال الفترة 2002–2012 (ألف دونم)

| السنة | المحاصيل الحقلية | تبغ | خضار | اشجار مثمرة | غير/مثمرة | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 2002 | 1308.9 | 29.7 | 423.83 | 1365.01 | 275.18 | 3402.62 |
| 2003 | 1241.45 | 1.06 | 443.01 | 1422.7 | 288.2 | 3396.41 |
| 2004 | 307.44 | 1.48 | 453.74 | 1412.71 | 278.68 | 2454.04 |
| 2005 | 989.7 | 1.5 | 479 | 1463.7 | 271.9 | 3205.8 |
| 2006 | 469.46 | 1.13 | 436.56 | 1482.22 | 277.3 | 2666.67 |
| 2007 | 764.9 | 0.8 | 492.7 | 1525.49 | 269.9 | 3053.79 |
| 2008 | 292.57 | 0.4 | 470.47 | 1536.79 | 258.31 | 2558.54 |
| 2009 | 1266.58 | 0 | 470.8 | 1550.26 | 270.17 | 3417.03 |
| 2010 | 1096.15 | 1.17 | 495.48 | 1568.92 | 243.23 | 3404.95 |
| 2011 | 821 | 1.17 | 495.5 | 1697,74 | 254.3 | 3250.71 |
| 2012 | 987.2 | 1.17 | 395.5 | 1677,64 | 261.3 | 3322.63 |

**المصدر**: وزارة الزراعة،2016.

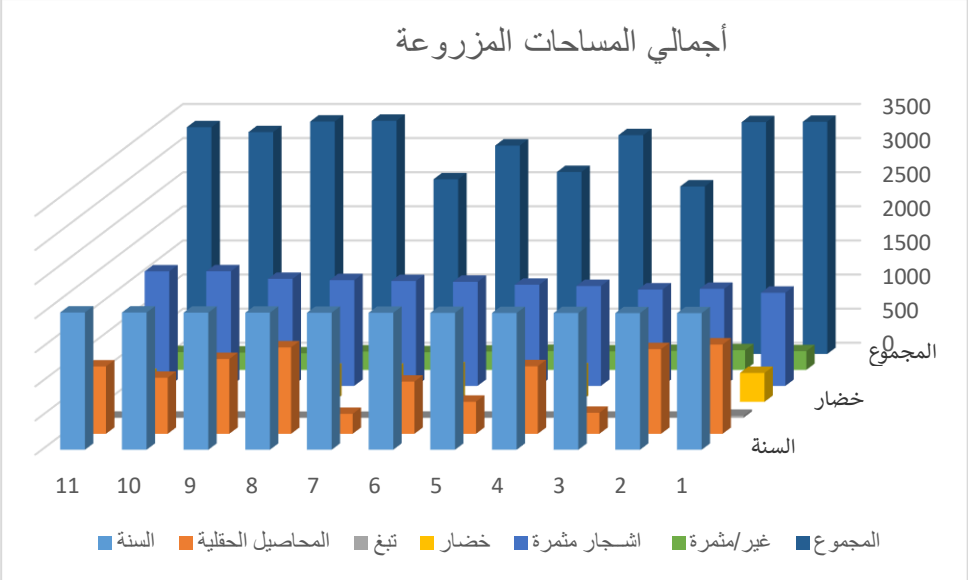


الشكل رقم (1) المساحات المزروعة من الزراعات في الأردن خلال الفترة 2002–2012 (ألف دونم).

العدد السادس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

جدول (2) المساحات المزروعة من الزراعات البعلية في الأردن خلال الفترة 2002–2012 (ألف دونم)

| Total | Non Bearing Trees | Bearing Trees | Vegetables | Tobacco | Field crops | Year |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المجموع | غير مثمرة | أشجار مثمرة | خضار | تبغ | المحاصيل الحقلية | السنة |
| 2451.52 | 196.63 | 920.67 | 49.12 | 29.70 | 1255.40 | 2002 |
| 2400.81 | 202.92 | 953.37 | 49.42 | 1.06 | 1194.04 | 2003 |
| 1462.27 | 198.10 | 940.61 | 38.24 | 1.48 | 283.83 | 2004 |
| 2196.60 | 192.30 | 998.90 | 42.20 | 1.50 | 961.70 | 2005 |
| 1691.63 | 181.00 | 1029.60 | 28.54 | 1.13 | 451.36 | 2006 |
| 2017.29 | 178.20 | 1061.79 | 33.20 | 0.80 | 743.30 | 2007 |
| 1521.90 | 169.76 | 1068.38 | 17.85 | 0.40 | 265.52 | 2008 |
| 2505.85 | 173.43 | 1074.04 | 32.73 | 0.00 | 1225.65 | 2009 |
| 2334.36 | 152.61 | 1093.70 | 32.02 | 1.17 | 1054.87 | 2010 |
| 1993.197 | 148.1 | 1104.0267 | 19.9 | 1.17 | 720 | 2011 |
| 2169.347 | 139.5 | 1116.6867 | 24.79 | 1.17 | 887.2 | 2012 |

المصدر: وزارة الزراعة،2016.

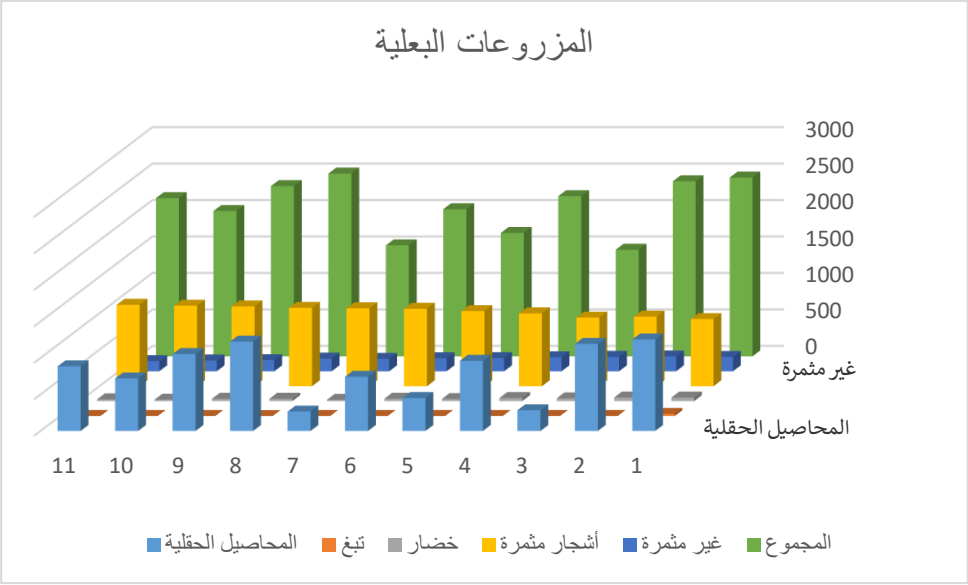


الشكل رقم (2) المساحات المزروعة من الزراعات البعلية في الأردن خلال الفترة 2002–2012 (ألف دونم).

العدد السادس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

## الحالة الراهنة للزراعة في الأردن

يتصف القطاع الزراعي بشكل عام والقطاع الزراعي في الأردن بشكل خاص، بتنوع أساليب الإنتاج وتقنياته، مما ينعكس على كفاءة القطاع إذا ما اقترنت بضعف مقدرة المزارعين المالية على تبني الأساليب الزراعية الحديثة التي تهدف إلى خفض التكاليف الزراعية على مستوى المزرعة، وارتفاع تكلفة تبني تلك الأساليب، وارتباطها بالأنشطة الإرشادية الرسمية وغير الرسمية، فان هذا يدعو إلى توفير المخصصات المالية والفنية لزيادة قدرة المزارعين وتوفير الدعم المالي والمادي والبشري لأنشطة البحث العلمي والإرشاد الزراعي ونقل التكنولوجيا، ولا يتم ذلك إلا من خلال سياسة موجه وثابتة ومستمرة لزيادة مخصصات هذه الأنشطة، كما و يُعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في معظم الدول العربية وذلك نظرا لمساهمته في تكوين الناتج المحلي، أو بسبب استيعابه لما يتجاوز ربع حجم القوى العاملة في بعض الدول العربية الزراعية، وتلبيه للاحتياجات الغذائية، وإسهامه في تنمية الصناعات التحويلية من خلال تزويدها بمدخلات الإنتاج، وقد ساهمت التطورات الاقتصادية الحديثة في زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي في الدول العربية وخاصة في الأردن فهو يساهم في رفد الاقتصاد الوطني بنسبة 2.12% من الناتج المحلي الإجمالي، ويستوعب حوالي 4.5%من القوى العاملة الاردنية (Cordella, 2006).

ويمتلك الأردن عدد محدود من المقومات التي تمكنه من توفير جزء قليل من الغذاء لتقليل الاعتماد على الاستيراد، حيث يتمتع الغور الأردني بميزة الإنتاج المبكر لأنواع مختلفة من الخضروات والفواكه التي تعتمد على الري في فصل الشتاء لكونه منطقة دافئة في الشتاء، ويبلغ معدل سقوط الامطار على 90% من أراضي المملكة حوالي (200ملم)، ويعتبر الماء أهم مورد للزراعة مما يدعو لتطوير مصادر مياه أخرى للمساهمة في زيادة الإنتاج الزراعي وضرورة الاهتمام بالاستثمارات الهيكلية للمحتفظة على المياه، بالإضافة الى استغلال المياه الجوفية، ومحاولة الاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي لتحسين عملية الري وإقامة مشاريع زراعية استراتيجية كزراعة الحبوب وتربية المواشي والقضاء على فقدان المياه واستغلال استخدامها بشكل جيد وترشيد الاستهلاك ,GOPA ) 2014)

ولكن قلة الامطار وقلة الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة اسهم في العزوف عن الزراعة وادى الى تذبذب الإنتاج الزراعي، وخصوصا مع الصعوبات التي تواجهها الزراعة كالمنافسة في الأسواق المحلية من المنتجات الزراعية المستوردة وكثرة الإنتاج في مواسم معينة مما يزيد من حجم التلف للمنتجات التي تزيد عن حاجة المستهل، وهذا يحتاج الى تنظيم حجم الإنتاج وطريقة التسويق للمنتجات الزراعية المحلية للحد من هجرة الفلاحين والمزارعين للأرض وانتقالهم للمدينة والبحث الجدي في كيفية معالجة مشاكل هذا القطاع الحيوي، وتوفير مستلزمات متطوره لدعم المزارعين وتشجيعهم على إنشاء جمعيات إنتاجية واستهلاكية لبيع منتجاتهم، وإنشاء جمعيات تملك الأجهزة والمعدات الزراعية الحديثة لتقديم الخدمات لهم وبأسعار مناسبة، وتوفير التقاوي والبذور المحسنة والأسمدة (الوثيقة المقدمة الى المؤتمر الاقتصادي الوطني الأردني–لجنة الأحزاب، 2010).

وتقوم وزارة الزراعة في الأردن والحكومة الأردنية بالاهتمام بالقطاع الزراعي لزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني، ولضمان استمرارية القطاع في تحقيق الامن الغذائي ومحاولة تجاوز الصعوبات التي يواجهها ليسهم في توفير فرص عمل للمجتمع المحلي وتنميته، ويعتمد الأردن على الزراعة كقاعدة أساسية لتنمية الاقتصاد في المناطق الريفية لتحقيق التمية المتكاملة لها وذلك عن طريق استثمار الموارد الطبيعية المتوفرة لدى المملكة وتوفير فرص العمل لسكان المناطق الريفية ذات الأراضي الصالحة للزراعة، كما وتعمل وزارة الزراعة على توفير الموارد الأولية للتصنيع الزراعي وتعزز من الروابط الاقتصادية بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى

لتحقيق التكامل الاقتصادي، وتحسين الاعتماد على الذات وزيادة الصادرات الزراعية، والعمل على خفض العجز التجاري الزراعي، وتسعى لتثبيت سكان الريف وتقليل الهجرة للمدينة حفاظاً على الموارد الطبيعية والبشرية في الريف وتحقيقاً لمتطلبات التنمية المستدامة( تقرير عن حالة القطاع الزراعي في الأردن، 2009).

ومع إنظمام الأردن الى منظمة التجارة العالمية في عام 2000، فقد قام الأردن بإدخال عدد من الإصلاحات على سياسات النظام التجاري فيه، وقد تم تعديل عدد من القوانين ومن ضمنها القوانين والمقاييس في قطاع الزراعة والجمارك والاستيراد والتصدير، والتزم الأردن بموجب انضمامه الى المنظمة بتحرير عدد من القطاعات الخدمية والتجارية، وفي مجال السلع والتجارة فقد التزم بتخفيض نسبة التعرفة الجمركية لعدد من السلع بالتدريج مع استثناء بعض السلع من هذا التخفيض وربط سقف التعرفة الجمركية لها على (30%) كبعض السلع الزراعية كالبندورة والخيار وزيت الزيتون، كما وتم ربط الرسم الجمركي لبعض السلع الزراعية على (50%) كحد اعلى في بعض اشهر السنة كالحمضيات والعنب والثوم والتين، وفيما يتعلق بالقطاع الزراعي فمع انظمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية ومع تحرير التجارة فهذا يفرض على الأردن القيام بتخفيض الدعم الإجمالي المحلي الذي تقدمه الحكومة للمنتجين الزراعيين المحليين وبنسبة (13.3%) على مدى 7 سنوات من تاريخ انضمامها للمنظمة، والعمل على تحديد سقف دعم الصادرات الى (0%).( خطاطبة، 2011).

وعلى الرغم من مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني ألا أنه لا يزال من أقل القطاعات تأثيرا في النمو الاقتصادي بحيث بلغ النمو في القطاع الزراعي لعام 2001 ما نسبه 1.1% مقارنة بالقطاعات الأخرى (مقبل، 2003) ، كما سجل قطاع الزراعة خلال عام 2007 تراجعاً نسبته (3.3%) بأسعار الأساس الثابتة مقابل نمو نسبته (0.9%) في عام 2006 وقد أدى ذلك إلى انخفاض أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة مقارنة بمستواها في عام 2006 بمقدار (0.2%) لتصل إلى ما نسبته (3.4%)، أضافة الى ذلك فقد ساهم تراجع هذا القطاع بانخفاض معدل نمو النتائج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة خلال عام 2007 بمقدار (0.1%) ويعزى تراجع قطاع الزراعة إلى تأثر الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني بالظروف الجوية غير الملائمة التي سادت المملكة في أوقات مختلفة من العام وخصوصاً خلال الربع الأول منه من جهة ، وارتفاع أسعار الأعلاف عالمياً والذي أثر سلباً على إنتاج الدواجن والمواشي ، من جهة ثانية ، ومن التغيرات الأخرى التي طرأت على القطاع الزراعي في الأردن ارتفاع قيمة الصادرات الزراعية بنسبه (25.2%) خلال عام 2007 مقابل ارتفاع نسبته (17.3%) خلال عام 2006، و هذا يعود الى ارتفاع أسعارها وليس كمياتها، إذ أرتفع الرقم القياسي السعري للصادرات الزراعية خلال عام 2007 بنسبة (26.0%) في حين أنخفض الرقم القياسي الكمي بنسبة (0.7%) وذلك مقابل ارتفاع الأول بنسبة (22.7%) وتراجع الثاني بنسبة (6.9%) خلال عام 2006 . ( Busse and Gröning,2011)

العدد السادس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

الشكل رقم (3) يوضح كميات المحاصيل المستوردة والمصدرة في الأردن.

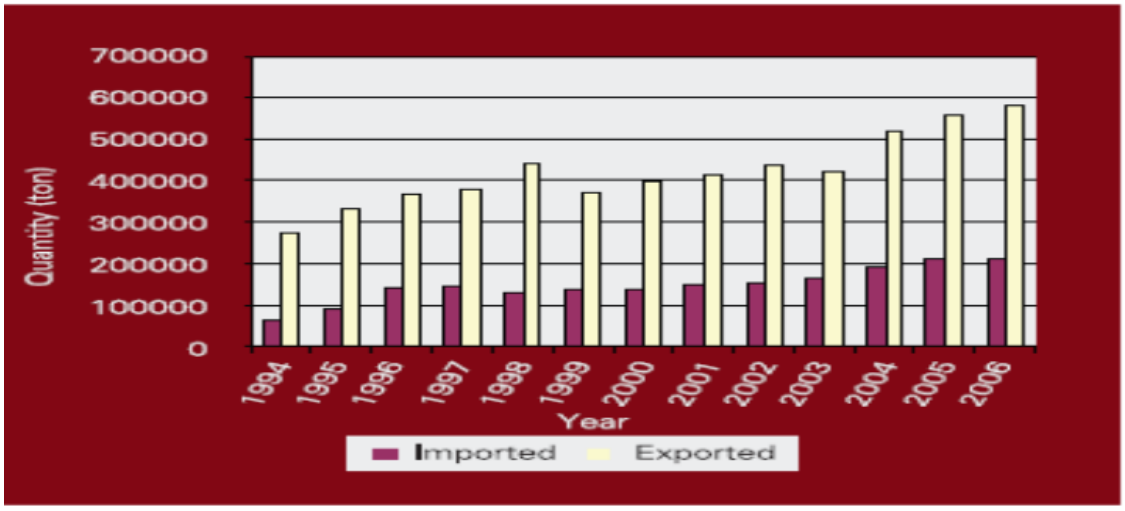


أما الشكل رقم (4) فيوضح مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من الأعوام 2006–2009.

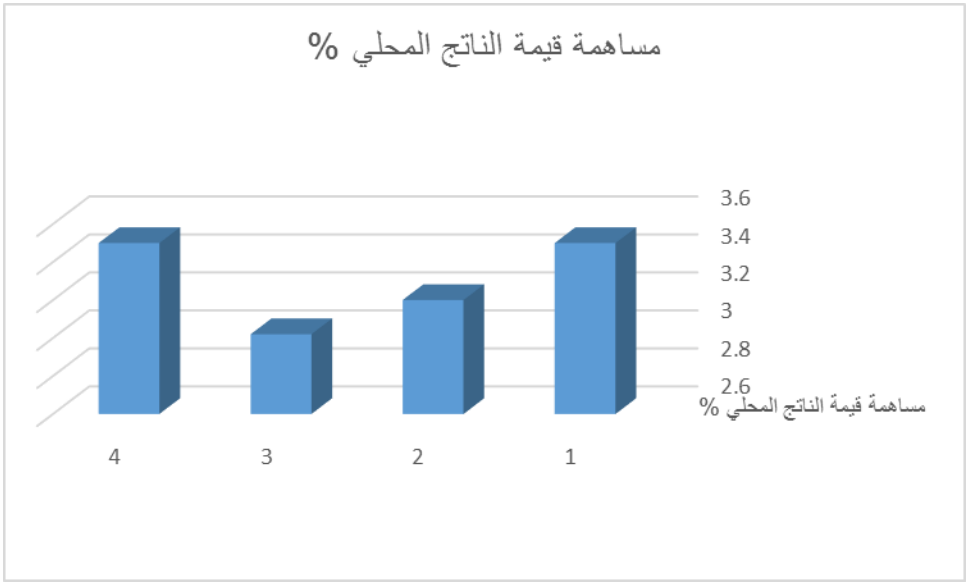


الشكل رقم(3) مساهمة القطاع الزراعي في قيمة الناتج المحلي الإجمالي

وقد عانت المناطق المرتفعة من الأمطار من التحضر وتفتت الأراضي مما أدى إلى فقدان دائم لهذه الأراضي. ويمكن تصنيف جزء كبير من أراضي البلد على أنه غير مناسب للزراعة، وتفاوتت معدلات هطول الأمطار اختلافا كبيرا من سنة إلى أخرى كما هو مبين في الشكل 5، ولذلك كانت المحاصيل عرضة للتدمير بسبب الجفاف الدوري. في عام 1986 فقط حوالي 5.5٪ (حوالي 500،000 هكتار) كانت مزروعة. كانت أقل من 40،000 هكتار مروية، وكلها تقريبا في وادي نهر الأردن. ووفقا للأراضي الصالحة للزراعة، فإن الأراضي المطرية تستغل على نطاق واسع، يتوقف النمو المستقبلي للإنتاج الزراعي على زيادة الري. وانخفضت المساحة المزروعة في التسعينات إلى الألفية الجديدة كما هو مبين في الشكل (5). وفي عام 2006، لم ترو سوى حوالي 000 80 هكتار من

العدد السادس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

حوالي 250 000 هكتار من مجموع الأراضي المزروعة والجزء الأكثر ربحية في الزراعة الأردنية هو إنتاج الفاكهة والخضار بما في ذلك الطماطم والخيار والحمضيات والموز في وادي الأردن. وما زال باقي إنتاج المحاصيل، وخاصة إنتاج الحبوب، متقلبا بسبب عدم وجود أمطار متسقة (2009;UNFCCC).

الشكل رقم(5) المساحات المزروعة في الأردن

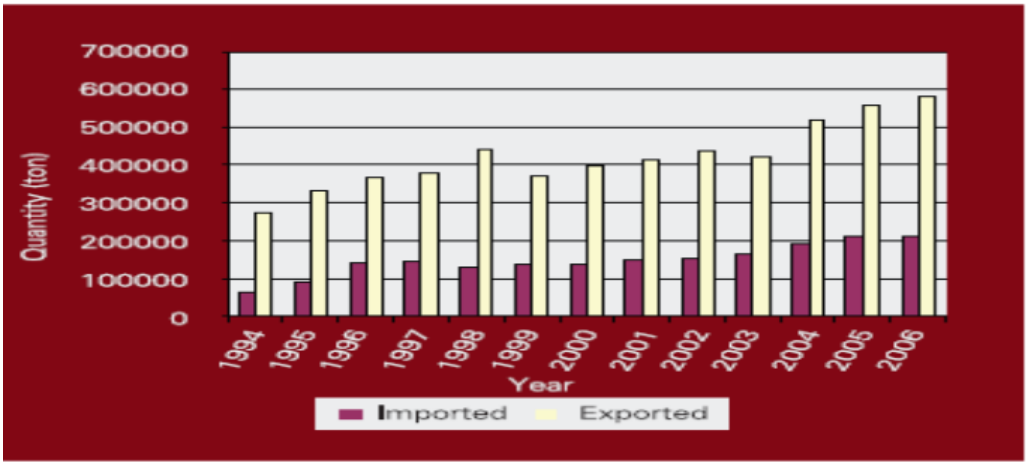


ومع توقيع الاردن لاتفاقية التجارة التفضيلية مع 17 دولة عربية(اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى) اصبحت أكثر من 95% من الصادرات الزراعية الاردنية تستفيد من الوصول التفضيلي في التجارة الحرة العربية الكبرى، كما واصبح 52% من الواردات الزراعية للاردن تدخل الاردن بتعريفات جمركية تفضيلية (تعفى من الجمرك)، ومن أهم التأثيرات التي تم مناقشتها لتحرير التجارة الزراعية على الاقتصاد الاردني ، كما ورد في ( Cordella, 2006) ما يلي:

- استفادة منتجي السلع الزراعية الاردنية من ارتفاع الاسعار العالمية للمنتجات المصدرة مع استبعاد الاعانات والقروض والدعم المحلي.
- خسارة تكلفة ادخال الحبوب المواد الخام لمنتجي السلع الزراعية، ولكن يمكنهم الاستفادة من ارتفاع الاسعار لإخراجها.
- ارتفاع اسعار المنتجات الغذائية الزراعية، وانخفاض اسعار السعر العالمي للحوم البقر .
- يمكن ان يستفيد الاردن من توسيع فرص التصدير للمنتجات الزراعية وزيادة القدرة التنافسية لها.
- ويمكن ان يؤثر تحرير التجارة على القطاع الزراعي في الاردن من خلال زيادة عامة في عائدات الصادرات الاردنية ( مما يحسن في الميزان التجاري)، ونمو فائض الانتاج.
- انخفاض فائض الاستهلاك العام من الايرادات الحكومية.

ومن هنا فإن تأثير تحرير التجارة على السلع الزراعية والقطاع الزراعي في الاردن هو تأثير سلبي على العموم، حيث يحقق المنتجين الزراعيين مكسب كبير من فائض الانتاج ، في حين ان المستهلك سوف يخسر من حيث انخفاض فائض الاستهلاك.

العدد السادس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

## العوامل المؤثرة على الزراعة في الأردن

يعد الأردن مهداً لعدد من الحضارات التي قامت بأنشاء العديد من المدن و المستوطنات البشرية فيه منذ أوائل التاريخ القديم، ومع تزايد أعداد السكان الطبيعي وتغير نمط حياتهم تتفاقم المشاكل البيئية التي تهدد العديد من المجالات البيئية والاقتصادية والثقافية التي يتم استنباطها حالياً من الموارد الأرضية الحية ، كما أن تأثر الأردن بالوضع السياسي في المنطقة وموجات النازحين التي أدت إلى زيادة عدد السكان بشكل غير عادي ومفاجئ وبالتالي فإن الضغط على الموارد الطبيعية كاستعمالات المياه والطاقة شهدت تزايداً ملحوظاً خلال العقود الماضي مما يستدعي زيادة الاهتمام بالموارد الطبيعية والبيئة في الأردن نظراً لارتباط الزراعة ارتباطاً وثيقا في الموارد الطبيعية (عبود،2010).

كما وأن القطاع الزراعي يعمل على المحافظة على الموارد الطبيعية من أراضٍ ومياه وغطاء نباتي مما يساهم في تحقيق التوازن البيئي والحفاظ على التنوع الحيوي وعكس مسار عملية التصحر وتأمين شروط التنمية المستدامة، كما تشكل الزراعة المستخدم الرئيسي لمياه الصرف الصحي المعالجة ضمن شروط الأمان الفني والصحي والبيئي (Busse and Gröning,2011).

ومن هذا المنطلق ونظراً لارتباط الزراعة والموارد الطبيعية فيما بينها فأن عملية التنمية الزراعية تنبع من أهمية الاستثمار في الموارد الطبيعية وتطويرها والتي غالباً ما تترك دون استثمار إذا لم تستثمر زراعياً، بحيث يؤدي عدم الاستثمار في الأراضي الزراعية والغطاء النباتي (حراج ومراعي) إلى اتساع رقعة المناطق القاحلة وشبه القاحلة أضافة الى تدهور خصائصها الطبيعية وإمكانياتها الإنتاجية، بحيث يكون أثر التدهور ذو بعدين: بعد اقتصادي يقلل من قيمتها كمورد اقتصادي، وبعد بيئي يؤدي إلى اختلال التوازن البيئي الذي يخل بشروط التنمية المستدامة، أضافة الى ما سبق ذكره فأن التنمية الزراعية تشكل بعداً بيئياً هاماً في الحفاظ على التنوع الحيوي والغطاء النباتي وخصائص التربة، وتكمن أهمية ذلك في درء خطر التصحر والحد من تداعياته بعيدة المدى على البيئة العامة والتنوع الحيوي والموارد الأرضية والمائية وقدرتها على التجدد واستمرار التوازن البيئي وهو ما يساهم في توفير متطلبات إدامة التنمية، وان هنالك علاقة وطيدة بين الزراعة والبيئة من ناحية وبين السياحة من ناحية أخرى فالأثر البيئي للزراعة يولد دخولاً وفرص عمل في القطاع الزراعي وهذا ما يعرف بالمثلث الذهب، أن التنمية الزراعية المستدامة تهتم بشكل أساسي بأن يتم الاستثمار الزراعي ضمن شروط المحافظة على التوازن البيئي وسلامة البيئة بحيث لا تكون لمخرجاتها أية آثار سلبية على الموارد الاقتصادية الطبيعية من ارض ومياه وغطاء نباتي، ومن أبرز إبداعات التنمية التي بدأ استخدامها في هذا المجال هي الزراعة العضوية بمعناها الشامل التي تبعد مخاطر استعمال المكافحة الكيماوية وآثارها السلبية على التنوع الحيوي وما تفضي إليه من إخلال بالتوازن البيئي (عبود،2010).

**أما (AL-Tarawneh,2016) فيرى أن من أهم العوامل والمحددات التي تواجه القطاع الزراعي:**

- محددات طبيعية تتعلق بقاعدة الموارد الطبيعية والتي تشمل الموارد الأرضية والمائية والهواء والمناخ والمورد الوراثي والطاقة غير المتجددة.
- المحددات السكانية وتحتوي هذه المحددات على أعداد ومعدلات نمو السكان والزيادات غير الطبيعية للسكان، وما يمثله العامل السكاني من ضغط على الموارد الطبيعية وطلب متزايد على السلع الزراعية والغذائية.
- غياب التخطيط الزراعي والغذائي العربي المستند الى حاجات الناس الفعلية واتصاف هذا التخطيط بكونه تخطيط حكومي فوقي لا يتم اشراك المزارعين والمجتمعات المحلية في عملية التخطيط والمتابعة والتنفيذ وتمويل هذه الخطط مما يعني ان المزارع لا

العدد السادس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

يساهم في خطط التنمية الزراعية بصورة خاصة والتنموية بصورة عامة وبالتالي يعتبر نفسه غير معنى بعملية تنفيذ هذه الخطط انما يكون معنيا بما تقدمه له من مساعدات نقدية او عينية مجانية.

- الازمات والعوامل الاقتصادية العالمية ومن الأمثلة على ذلك ارتفاع أسعار البترول والغذاء وزيادة انتاج الوقود الحيوي وآثاره على أزمة الغذاء فعلى الرغم من ان العالم العربي من أكبر منتجي الوقود في العالم الا انه من أكثر دول العالم تأثرا في ارتفاع اسعار المحروقات في العالم وخصوصا المزارع العربي الذي اضعفت ازمة البترول قدرته على استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة، أضافة الى العولمة وآثارها التي قد تحد من امكانية تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

ومن أهم التحديات التي تواجة القطاع الزراعي في الاردن ما يلي : تذبذب هطول الامطار واختلاف كميات المياه وتعاقب سنوات الجفاف على المملكة، ارتفاع نسبة مستلزمات وادوات الانتاج الزراعي، واختلاف الظروف الجوية مما يزيد من المخاطر الزراعية ويحد من الانشطة الاستثمارية في مجال الزراعة، وتراجع مساحة الاراضي الزراعية الصالحة للزراعة بسبب توسع الانشطة العمرانية وقلة الاراضي المناسبة للزراعة، واتساع الفجوة بين الانتاج المحلي الزراعي وبين الاحتياجات من المحاصيل الحقلية والعلفية مما يهدد الامن الغذائي في الاردن، ونقص استخدام الاساليب والطرق الحديثة في الزراعة، وانتشار بعض الافات الزراعية كدودة الزرع وذبابة الثمار والقوارض وآفات التربة والخنازير، وضعف اسهام القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في التنمية الزراعية، وضعف الدورات التدريبية للقوى العاملة في القطاع الزراعي وبالتالي عدم أهليتهم، عدم توافر العمالة المحلية وارتفاع اجور العمالة الوافده، وضعف كفاءة توزيع مياه الري في المناطق الزراعية، وارتفاع كلفة انتاج الزيتون وزيت الزيتون بسبب ارتفاع كلفة القطاف والافتقار لتقنيات القطاف الآلي، وعدم توافر السماد العضوي وارتفاع اسعاره ( تقرير حالة القطاع الزراعي، 2009).

ومن المشاكل والمعوقات التي تعترض تحقيق التنمية الزراعية، كما وردت في موقع (وزارة الزراعة، 2016):

- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وارتفاع كلفة الإنتاج وخاصة على المزارعين الصغار في ضوء الارتفاع وعدم استقرار أسعار النفط.
- تعاظم المخاطر الزراعية المتكررة الناتجة عن الظروف الجوية والتي تحد من الأنشطة الاستثمارية في القطاع الزراعي وتعريض المزارعين للخسائر الاقتصادية.
- سوء استغلال الموارد الرعوية في مناطق المراعي وعدم تفعيل التشريعات التي تنظم ذلك، وتمليك نحو (20) مليون دونم من هذه الأراضي الى المواطنين دون الاستناد على خطة مدروسة لإدارتها وصيانتها.
- توجه الإنتاج المحلي من المنتجات الزراعية نحو الأسواق الخارجية على حساب متطلبات الأسواق المحلية.
- ضعف التنسيق ما بين مؤسسات القطاع الخاص نفسها، إنشاء شركات لتوظيف العمالة الزراعية المؤهلة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة، المشاركة الفاعلة في إدارة مياه الري في وادي الأردن، المشاركة في إكثار البذار المعتمد للمحاصيل وغيرها من الإجراءات.
- التحديات المتعلقة بتنظيم العملية التسويقية وأهمية تطبيق التعليمات المتعلقة بها وبما يضمن توفير متطلبات الأسواق المحلية والمحافظة على جودة المنتج الأردني في الأسواق الخارجية.

وبالنسبة للتحديات التي تواجة قطاع المشاريع الزراعية فهي: محدودية مشاريع الحصاد المائي لاستغلال المياه الجارية في الأودية سواء في مناطق البادية أو المناطق المطرية وخاصة مشاريع السدود الترابية والحفائر، وعدم شمول الأراضي الداخلة في التنظيم والأراضي المطورة في المشاريع الزراعية لغايات الاستفادة من وسائل الحصاد المائي وخاصة آبار جمع مياه الأمطار وتدابير صيانة

التربة، وقلة المخصصات لفتح وتعبيد الطرق الزراعية، والافتقار الى برامج إعادة تأهيل بساتين الفاكهة ( تقرير حالة القطاع الزراعي، 2009).

## الإمكانات المستقبلية لتنمية وتطوير القطاع الزراعي في الأردن

قام المجلس الاقتصادي الاستشاري بتشكيل لجنة الزراعة لإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية الزراعية، كما وأعدت وزارة المياه تقرير شاملاً حول الوضع المائي ومياه الري في المملكة لتوفير ما تحتاجه لجنة الزراعة لإعداد إستراتيجية وطنية للتنمية الزراعية من معلومات بشكل وافٍ ودقيق، ومن أهم التحديات التي واجهت تطبيق الإستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية مايلي: ارتفاع تكاليف البرامج و المشاريع الواردة في الإستراتيجية وضعف تمويل متطلبات تنفيذها، وضعف في النشاطات الترويجية والتسويقية للإستراتيجية، وتداخل البرامج والمشاريع بين القطاعات المختلفة، وضعف في التنسيق والتعاون بين القطاعين العام والخاص في تنفيذ الإستراتيجية وبين مؤسسات القطاع العام نفسها، وضعف الاتصال مع مراكز البحوث والمؤسسات الأكاديمية العالمية و الجهات التنفيذية للإستراتيجية، وضعف مشاركة المؤسسات المعنية في تنفيذ الإستراتجية واقتصار مسؤولية التنفيذ على وزارة الزراعة دون الأخذ بعين الاعتبار ضرورة توفير الكوادر الفنية المؤهلة واللازمة للتنفيذ، وعدم الربط ما بين الأهداف الإستراتيجية النوعية والأهداف الكمية والاستراتجيات والسياسات والمشاريع، وقصور الإستراتيجية عن إحداث تغيرات في القطاع الزراعي أو النمو فيه لإقناع الآخرين بالقطاع، وعدم التزام المؤسسات و الوزارات الأخرى بتنفيذ أدوارها و المشاريع التابعة لها و الواردة في الإستراتيجية.( وزارة الزراعة، 2016).

## ومن أهم التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة في القطاع الزراعي في الأردن، كما جاءت في تقرير (الأسكو، 2015) ما يلي:

- **النمو السكاني:** ازدياد معدل النمو السكاني في الأردن ، وهذه التحديات ستزيد من الضغوط على قدرة الاقتصاد الاردني على توفير فرص العمل لاستيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل، بالإضافة لزيادة الطلب على الخدمات الاساسية وخدمات البنية التحتية، مثل الغذاء والتعليم والصحة والسكن والعمل. وتتضاعف هذه الضغود اذا ما اخذنا السكان غير الاردنيين بعين الاعتبار وخصوصاً مع أزمة اللاجئين.
- **شح المياه:** الأردن من الدول الفقيرة في المصادر والموارد المائية، بالإضافة الى ارتفاع نسبة الفاقد من المياه وتدني كفاءة الأنظمة التي تزود وتوزع المياه على الأغراض المختلفة كالاستعمالات المنزلية والصناعية والزراعية، وقد تبنت الحكومة الأردنية العديد من المشاريع لتوفير المياة كمشروع الديسي، ومشروع الحد من الضخ الجائر للمياة الجوفية، وانشاء المشاريع الصحراوية والبرك والحفائر، وتأهيل الابار، ومشاريع معالجة المياة العادمة ومياه الصرف الصحي لاعادة استخدامها في أغراض الزراعة.

وللقيام بخطط تنموية مستدامة لقطاع الزراعة في الأردن قام فريق من قطاع الزراعة بتحديد عدد من القضايا ذات الالولوية والتي تؤثر على قطاع الزراعة في الأردن وآثارها على القطاع، ويوضح الجدول رقم (2) هذه القضايا.

جدول (2) : القضايا ذات الالولوية والتي تؤثر على قطاع الزراعة في الأردن وآثارها على القطاع

| القضايا التي تؤثر على قطاع الزراعة | آثارها على القطاع |
|---|---|
| القطاع الزراعي ليس قطاعا مفضلاً للقوى العاملة الأردنية بسبب ظروف العمل مثل ساعات العمل الطويلة والمناوبات ليلية، وعدم الاستقرار، وارتفاع الجهد البدني، بالإضافة إلى القضايا الثقافية ذات الصلة بالصورة السلبية التي ينظر إليها من المهن والقطاعات الأخرى. | لاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية التي قد تؤثر على استقرار العمل وزيادة عبء الحصول على الموافقات الحكومية للحصول على العمالة الأجنبية. |
| عدم وجود مظلة تشريعية تحمي العاملين في قطاع الزراعة. | الأردنيون لديهم تردد من العمل في قطاع الزراعة |
| نظرا لهيمنة الإنتاج على نطاق صغير والعمل غير الرسمي في كل من وحدات محطة وتربية الماشية، ومعظم العمال الزراعيين لا تقدم له المكاسب العمل الأساسية مثل الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي. | الأردنيون لديهم تردد من العمل في قطاع الزراعة |
| العمالة الأجنبية الذين يحملون تصاريح للعمل في قطاع الزراعة يغادر القطاع للعمل في قطاعات أخرى مع حوافز مالية أفضل، مما يؤدي إلى عدم استقرار العمل وانقطاع الإنتاج في هذا القطاع. | الأرتباك في الإنتاج الزراعي التي تؤثر على إنتاجية المزارع. |
| تفتقر المزارع الصغيرة الموارد أو تقنيات لمعالجة منتجاتها والاستفادة من القيمة المضافة من الأغذية المصنعة، ومنتجات خاصة الألبان. | المزارعون لا تستفيد من القيمة المضافة من الأغذية المصنعة، وخاصة منتجات الألبان |
| الزراعة هي الخيار الأقل المفضل لدى الطلاب في تيار المهني في وزارة التربية والتعليم. | لشركات الزراعية لا يمكن الحصول العمال الأردنيين شبه المؤهلين والعمال المؤهلين التي تجبرهم على البحث عن العمالة الأجنبية. |

**المصدر: ( GOPA, 2014)**

وهناك العديد من الافكار الابتكارية الحديثة لزيادة الانتاج الزراعي في الاردن التي تسعى لحماية الغطاء النباتي الحرجي، وحماية التنوع الحيوي في الأردن، والاستخدام الآمن للمبيدات الزراعية، وحماية موائل التنوع الحيوي، وبناء القدرات المؤسسية، ودعم البرامج التدريبية للأيدي العاملة والماهرة في المجال الزراعي، وتشجيع دراسة المهن الزراعية وربطها في سوق العمل، والتوسع بإستخدام تكنولوجيا الزراعة الحديثة للمحافظة على موارد الانتاج الزراعي زتحسين طرق استغلالها، بالإضافة الى تحسين طرق التربية الحيوانية

العدد السادس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

وزيادة منتجاتها من خلال مشاريع تدعم وتحمي الثروة الحيوانية الموجودة في الأردن (وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2016–2025، 2015).

والجدول رقم (3) يبين رؤية الأردن المستقبلية نحو الزراعة والقطاع الزراعي في الأردن والمشاريع المبتكرة في هذا المجال.

جدول(3): رؤية الأردن المستقبلية نحو الزراعة والقطاع الزراعي في الأردن

| الاستراتيجية | القضايا ذات الاولوية |
|---|---|
| الانتقال نحو إنتاج زراعي محلي مستدام وأكثر كفاءة وانتاجية | –تحفيز المنتجين الذين يستثمرون في التكنولوجيا الزراعية والزراعة العضوية، وفي كفاءة المياه من أجل زيادة الإ نتاج<br>–تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.<br>–تشجيع "أسواق المزارعين" المحلية في المدن في جميع أنحاء الأردن، وانشاء سوق محلي للمشاريع الصغيرة والأعمال من المنزل.<br>–تقديم الحوافز المناسبة لتعزيز كفاءة استخدام المياه في الري وتحقيق عوائد اقتصادية عالية للمنتجات الزراعية المروية.<br>–تشجيع الزراعة العضوية لغايات التصدير والحصول على شهادات الجودة .<br>–دعم جهود مكافحة الآفات للحد من المخاطر للمزارعين، ونشر المعلومات عن أفضل الممارسات |
| المحافظة على استدامة الموارد الز ا رعية والتنوع الحيوي | –المحافظة على مناطق الثروة الحرجية، والتنوع الحيوي، وحماية الغطاء النباتي.<br>–ضمان تداول إنتاج زراعي صحي وأمن.<br>–التطبيق الصارم للتشريعات المتعلقة بسلامة المنتجات الزراعية المحلية والمستوردة، من أجل غذاء آمن للمواطنين. |

| | |
|---|---|
| | –اقرار قانون حماية المستهلك بما يعزز آليات حماية المستهلك لدى الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.<br>–توحيد معايير وأسس التفتيش لدى جميع مفتشي الغذاء في المراكز الجمركية وتطوير دليل التفتيش الوطني. |
| توسيع برامج الدعم للمزارعين القائمين لتحقيق أقصى قدر من الإنتاجية وكفاءة المياه للمزارع الحالية | –دعم البحوث الزراعية التطبيقية المتخصصة، ونقل تقنيات نتائج البحوث إلى العاملين في القطاع الزراعي.<br>–إنشاء صندوق ابتكار للزراعة والغذاء والطاقة، والمياه لتحفيز التنمية، وتبني واستخدام تكنولوجيات كفاءة المياه في الأردن.<br>–تشجيع ودعم الاستثمار في قطاع أزهار القطف لغايات التصدير.<br>–تشجيع المزارعين على تجميع الحيازات الصغيرة من خلال تأسيس الشركات بمختلف أنواعها وبما يتيح استخدام التكنولوجيا في الزراعة.<br>–تشجيع الاقراض الصغير للأفراد والجمعيات الزراعية من خلال مؤسسة الاقراض الز ا رعي. |

المصدر: وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2016 – 2025(2015)

## الدراسات السابقة

كما وهدفت دراسةShalaby et al., (2011) إلى التعرف على التهديدات والتحديات التي تواجه الزراعة المستدامة والتنمية الريفية في مصر: الآثار المترتبة على الإرشاد الزراعي. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن تساهم الزراعة في مصر تساهم بحوالي 14٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويستوعب حوالي 31٪ من القوى العاملة. و على الرغم من مساهماتها الإيجابية والهامة في الأمن الغذائي، إلا أن الزراعة في مصر تواجه العديد من التهديدات والتحديات التي تؤثر بدورها على مبادرات التنمية الريفية. ومن أهم التحديات البارزة قضايا الأرض والمياه ؛ تقنيات الزراعة القديمة نقص المعلومات عن التسويق ؛ الفقر؛ تدهور الموارد الطبيعية والقضايا البيئية؛ النمو السكاني؛ خدمات الدعم غير الكافية ؛ الإطار والمؤسسية القيود؛ ونقص سياسات التنمية الزراعية والريفية. في هذه المقالة ، تم بذل جهد لتحديد القيود التي يواجهها القطاع الزراعي ، ومناقشة خيارات إدارة المزرعة المتاحة ، وتحديد الخطوط العريضة للحيوية إستراتيجية مدعومة بامتداد فعال وفعال لتحقيق غلات مستدامة وتنمية ريفية في الدولة.

أما دراسة حميد (2013) فقد هدفت إلى التعرف على مقومات الزراعة في محافظة البصرة مما يؤهلها أن تحتل مكاناً مرموقاً في ميدان الإنتاج الزراعي . كما وهدفت الدراسة إلى تحديد أهم المشاكل والصعوبات التي تواجه القطاع الزراعي في البصرة. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن سوء إدارة القطاع الزراعي في البصرة وعدم الالتفات الى المشاكل والعقبات التي تواجه تطور هذا القطاع من قبل الحكومة المحلية ، مما أدى الى تقلص المساحات المزروعة وتدهور الانتاجية، كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود تنسيق بين دوائر الزراعة في البصرة وشركة نفط الجنوب، للحفاظ على المزارع وعدم تعريضها للتجريف والخراب ، مما ترك أثاراً ضارة على القطاع الزراعي.

كما وهدفت دراسةKharaishvili ., et al (2015) إلى التعرف على أهم المشاكل التي يواجهها القطاع الزراعي واستراتيجية تطوير الأعمال التجارية الزراعية في جورجيا. ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن المزارعون يواجهون صعوبات في تحقيق المنتجات في الأسواق المحلية والإقليمية. كما توصلت الدراسة إلى أن صغار المزارعين المحليين لا يحصلون على قروض زراعية تفضيلية، كما توصلت الدراسة إلى أن المزارعون في جورجيا لا يتمتعون بإمكانية الوصول المناسب إلى المتخصصين المهرة. يمكن تقديم هذه الخدمة من قبل عدد قليل من الأشخاص في جورجيا ، وبالتالي ، لا يتم تلبية الطلب الكبير على هذه الخدمة. نتيجة لذلك ، يواجه المزارعون مشاكل في إنتاج المنتجات وحفظها.

بينما هدفت دراسة خيري (2016) إلى التعرف على أهمية دور القطاع الخاص في النشاط الزراعي، وما هو مطلوب من أجل الاستفادة من قدراته في استيعاب الجوانب الفنية للتطور التكنولوجي وتلبية الاحتياجات المادية التي تتطلبها عملية التنمية المطلوبة من أجل النهوض بالنشاط الزراعي لتلبية احتياجات الأمن الغذائي للبلد من خالل التوسع في الاستثمار في التكنولوجية الزراعية الحديثة . ومن أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة أن القطاع الخاص له دور هام في النشاط الزراعي كضرورة تفرضها مهمات التنمية االقتصادية كما تفرضها ضرورات المرحلة الحالية التي يمر بها البلد ) انخفاض مستوى الغلة،التكيف مع حالة النقص المائي، معالجة البطالة، تلبية احتياجات البلد من المحاصيل الاستراتيجية.

## التعقيب على الدراسات السابقة

بحثت الدراسات السابقة والتي تتمحور حول واقع القطاع الزراعي والتحديات التي توجهه وإمكانية تنميته أثر هذه المفاهيم على مفاهيم أخرى متنوعة، وفي مناطق مختلفة وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات التي تم وضعها في الدراسات السابقة الذكر في تناولها لموضوع واقع القطاع الزراعي الأردني والتحديات التي توجهه وإمكانية تنميته بموضوعية وتركيز.

## منهجية الدراسة

وتعتمد الدراسة الراهنة على المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي في جمع وتحليل البيانات بالاعتماد على المصادر الثانوية المتمثلة بالمراجع والمصادر ذات العلاقة والتقارير والنشرات الرسمية ذات الصلة بموضوع الدراسة. وقد تم استخدامه لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها في التعرف على واقع القطاع الزراعي الأردني ومعرفة العوامل والتحديات التي تؤثر في تطوير القطاع الزراعي بالاضافة الى معرفة الإمكانات المستقبلية للإنتاج الزراعي في الأردن واستعراض بعض الأفكار المبتكرة لزيادة الإنتاج الزراعي في الاردن.

العدد السادس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

## نتائج الدراسة

يعد القطاع الزراعي الركيزة الأساسية للاستقرار الاقتصاعي والاجتماعي والسياسي في أي بلد، و هو الحجر الأساس من أجل تحقيق الأمن الغذائي والسيادة الغذائية والوطنية، كما وأن القطاع الزراعي نظام حياة لعدد كبير من الأردنيين اللذين يعتمدون بطريقة مباشرة وغير مباشرة على هذا القطاع.

وقد تعرض القطاع الزراعي في الأردن إلى الأهمال، و تمثل هذا الأهمال في ضعف الإرادة السياسية من الحكومات المتتالية من أجل تطويره و تنميته وتوفير البيئية المناسبة من أجل النهوض بها، و قد ترافق هذا الاهمال مع الظلم الذي يحيط بالقطاع الزراعي وذلك نتيجة التركيز على البعد الاقتصاعي للقطاع دون النظر إلى التعديدة الوظائفية للقطاع والمتمثلة في الأثر البيئي والاجتماعي والأمني و خلق الاستقرار السياسي مما أدى إلى عدم ادراجه ضمن أولويات التنمية الاردنية.

ومما يجدر الإشارة إليه أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و تحقيق السيادة الوطنية لا تتم إلا بوجود القطاع الزراعي الفاعل الذي يساهم في تحقيق الاستقرارا و التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية و تحقيق الأمن الغذائي الركيزة الاساسية. وهذا بدوره يتطلب وجود استراتيجية و سياسات زراعية و غذائية شاملة و متكاملة طويله الاجل لها قابلية الاستمرار بعض النظر عن التغيرات في قيادة المؤسسات الزراعية الحكومية، و ترتكز على المرتكزات التالية:

- ايلاء القطاع الزراعي الأهمية التي يستحقها و جعله على سلم أولويات الاستراتجية الوطنية.
- الاستغلال الأمثل للفرص المتاحة للقطاع الزراعي، والاستغلال الأمثل المناسب لعناصر الانتاج.
- تطوير القطاع التعاوني الزراعي.
- العمل على توفير كافة السبل لتوفير الغذاء المناسبة لكافة أفراد المجتمع وإمكانيات الوصول اليه، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفئات الخاصة و الهامشية و المهمشة.

**وقد توصل هذا البحث الى جملة من الاستنتاجات حول تطوير وتنمية القطاع الزراعي في الأردن والتحديات والمعوقات التي تقف في الحد من الاستغلال الأمثل لهذا القطاع، وهي :**

- يعد الاردن من الدول المحدودة الموارد الطبيعية التي تم استغلالها بشكل خاطئ بسبب التزايد المستمر في اعداد السكان، والضغط المتزايد على الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة، وتعتبر معظم اقاليمها شبه جافة وقليلة الأمطار.
- ازدياد ظاهرة التصحر في الأردن مما ادى الى ظهور مشاكل بيئية تهدد الأراضي الزراعية ومعظم المناطق القاحلة وشبه القاحلة، مما يؤثر على التنوع البيولوجي وهذا يؤدي إلى الإخلال بالتوازن البيئي.
- أثر تحرير التجارة على السلع الزراعية والقطاع الزراعي في الاردن كان تأثير سلبي على العموم، حيث يحقق المنتجين الزراعيين مكسب كبير من فائض الانتاج ، في حين ان المستهلك سوف يخسر من حيث انخفاض فائض الاستهلاك.
- القطاع الزراعي من أقل القطاعات الاقتصادية التي تحضى بإهتمام المستثمرين والرعاية الحكومية كغيره من القطاعات الأخرى، وقد تعرض القطاع الزراعي الى إهمال كبير في ظل الرضوخ لإملاءات التبعية.
- انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حيث انخفض باطراد منذ اشتراك الأردن بالمنظمة العالمية للتجارة.

- من أهم المعوقات التي تواجة القطاع الزراعي في الاردن تذبذب هطول الامطار واختلاف كميات المياه وتعاقب سنوات الجفاف على المملكة واختلاف الظروف الجوية مما يزيد من المخاطر الزراعية، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج وارتفاع كلفة الإنتاج وخاصة على المزارعين من ذوي الدخل المحدود.
- من أهم التحديات التي تواجة قطاع المشاريع الزراعية محدودية مشاريع الحصاد المائي لاستغلال المياه الجارية في الأودية سواء في مناطق البادية أو المناطق المطرية، وعدم شمول الأراضي الداخلة في التنظيم والأراضي المطورة في المشاريع الزراعية لغايات الاستفادة من وسائل الحصاد المائي.

ومن أهم الخطط التنموية المستدامة في القطاع الزراعي الانتقال نحو إنتاج زراعي محلي مستدام وأكثر كفاءة وانتاجية، و المحافظة على استدامة الموارد الزارعية والتنوع الحيوي، و توسيع برامج الدعم للمزارعين القائمين لتحقيق أقصى قدر من الإنتاجية وكفاءة المياه للمزارع الحالية.

ونظراً لأهمية القطاع الزراعي تحظى التنمية الزراعية بأولوية متقدمة في الجهود الإنمائية العربية، إذ يعتبر القطاع الزراعي في العديد من الدول العربية من أهم ميادين العمل ومصادر الدخل لشريحة كبيرة من السكان. هذا إلى جانب مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية، وبناء على ذلك يرى الباحث ضرورة وجود طرق وأفكار مبتكرة تساهم في تنمية القطاع الزراعي، وقد أوردت الباحثة هذه الأفكار بالنقاط التالية:

- تفعيل الزراعة العضوية وذلك من خلال إنتاج محاصيل خضراوات وفواكه وغيرها من المحاصيل ذات قيمة عالية ومواصفات تتفق مع مواصفات الأسواق العالمية.
- تربية المواشي المكثفة واستخدام المياه المعالجة في زراعة الأعلاف وهناك تجارب ناجحة في هذا المجال.
- تحسين أداء وفعالية القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية والإدخال المتزايد لمختلف الابتكارات والاختراعات التقنية الزراعية، وذلك لتعزيز القدرة التنافسية للزراعة الاردنية وتمكين الإنتاج الوطني من جسر الفجوة الغذائية التي تنهك الميزان التجاري.
- تنمية التجارة البينية العربية والقدرات التسويقية في مجال السلع الزراعية والخدمات توجهاً نحو إقامة سوق عربية مشتركة.
- الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة، وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار محلياً وإقليمياً وكذلك وضع آلية للتكافل الاجتماعي على المستوى الوطني اضافةً إلى تحقيق التكامل بين الدول العربية في مختلف المجالات بما فيها إعطاء الاولوية للعمالة العربية لتساهم في الحد من البطالة وانتشار الفقر.
- تطوير برامج التسويق الزراعي وذلك نظراً لارتباط برامج التسويق الزراعي في العديد من المجالات الهامة وذات الأولوية في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تطوير برامج خاصة في التسويق المباشر على عمليات التصدير والتصنيع الزراعي والتعبئة والتغليف وهنا يمكن أن تبرز شركات تسويق زراعي تعمل على تجميع الإنتاج سواء من المشاريع الإنتاجية الصغيرة.
- تفعيل التصنيع المخصص للإنتاج ومن الأمثلة على ذلك تجفيف الفواكه كالعنب وتسويق هذه المنتجات الأسواق الأوروبية والأسواق المختلفة.

## التوصيات

**وبناء على النتائج التي توصلت لها الدراسة توصي الباحثة بعدد من التوصيات من أهمها:**

- تبني سياسات الإصلاح الزراعي والتكيف الهيكلي وزيادة معدلات الاستثمار بما يتضمن أشراك القطاع الخاص وإعطاءه المجال الكافي للقيام بدور رئيسي في تنشيط القطاع الزراعي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يساهم في تلبية احتياجات القطاعات الزراعية.
- توفير البيئة المشجعة لزيادة الاستثمار في المشروعات العربية المشتركة لتنمية وتطوير البنية التسويقية والمعلوماتية الزراعية المحلية والعربية، ودفع الأنشطة والمشروعات التي تعزز التبادل التجاري البيني.
- العمل على تحسين جودة المنتجات الزراعية وذلك من أجل زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والعربية من خلال تفعيل مراقبة الجودة على الصادرات، وإعادة النظر في السياسات الزراعية المتبعة.
- ضرورة متابعة المشاريع الداعمة للقطاع الزراعي، وتفعيل القوانين والتشريعات لحماية الموارد الزراعية، والتوسع باستغلال الموارد الطبيعية المتاحة مع المحافظة عليها وعلى استدامتها.
- دعم مشاريع الاقراض الزراعي، وتفير الخدمات للمزارعين للمحافظة على مهنة الزراعة في الأردن وتشجيعهم على البقاء في الريف وعدم الهجرة للمدينة.
- محاولة نشر الوعي الثقافي لمهنة الزراعة لدى المواطنين الأردنيين لاستبدال العمالة الوافدة بالعمالة المحلية عن طريق تقديم الحوافز والتشجيع لهم.

## المراجع

### المراجع العربية

الأسكو. ( 2015). التقرير العربي حول التنمية المستدامة. وثيقة خلفية– التقييم الوطني للتنمية المستدامة في المملكة الأردنية الهاشمية. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، المملكة الأردنية الهاشمية.

تقرير حالة القطاع الزراعي. (2009). مديرية الدراسات والسياسات، وزارة الزراعة. المملكة الأردنية الهاشمية.

حميد، كاظم (2013). واقع القطاع الزراعي في محافظة البصرة وآفاقه المستقبلية. مجلة دراسات البصرة،.(15) 8

خطاطبة، ليث، (2011). قضايا منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الأردن والدول العربية. مقدم إلى برنامج كرسي منظمة التجارة العالمية –الجامعة الأردنية.

خيري، سهام. (2016). مساهمة القطاع الخاص في تنمية النشاط الزراعي في العراق (1970–2010) الواقع والآفاق. مجلة دنانير،.(8) 1

عبود، نوره، (2010). المشاكل البيئية في الأردن. بمجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 32، العدد 1.

عربيي، مريم، (2014). أثر سياسات تحرير التجارة الدولية على تحقيق الامن الغذائي المستدام في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس سطيف.

مقبل، كريم أمين، (2003). القطاع الزراعي الأردني: المحددات ومصادر النمو. رسالة ماجستير، كلية الزراعة، الجامعة الأردنية.

وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية 2016 – 2025.(2015). تقارير وزارة الزراعة الأردنية. المملكة الأردنية الهاشمية.

وثيقة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الزراعية، (2016). موقع وزارة الزراعة الاردنية. أطلع عليه في تاريخ 2016/11/19. متوفر على الموقع: http://www.moa.gov.jo/ar–jo/agriinformationar/studiesandresearch.aspx

الوثيقة المقدمة الى المؤتمر الاقتصادي الوطني الأردني–لجنة الأحزاب، 2010. نتائج وآثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على الاقتصاد الأردني البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. المؤتمر الوطني الاقتصادي الأردني بمبادرة من لجنة تنسيق أحزاب المعارضة ،عمان في 2010/3/20.

وزارة الزراعة.(2016). "الوثيقة الزراعية". موقع وزارة الزراعة الاردنية. أطلع عليه في تاريخ 2020/11/2. متوفر على الموقع: http://www.moa.gov.jo/agri%20document

وزارة الزراعة.(2020). "الوثيقة الزراعية". موقع وزارة الزراعة الاردنية. أطلع عليه في تاريخ 2020/11/2. متوفر على الموقع: http://www.moa.gov.jo/agri%20document.

## المراجع الأجنبية

Busse, M., & Gröning, S. (2011). Assessing the impact of trade liberalization: The case of Jordan. Available at SSRN 1738210.

Al-Tarawneh, M. (2016). Determine the barriers of organic agriculture implementation in Jordan. Bulgarian Journal of Agricultural Science, 22(1), 10-15.

Cordella, A. (2006). Impact of Trade Liberalization on the Agricultural Sector in Jordan. Prepared for USAID-funded AMIR Program

CSD. (2011). Agriculture (government focal point). Available at:https://sustainabledevelopment.un.org/intergovernmental/csd20.

GOPA (2014). The strategic plan of the Agriculture Sector in Jordan. Available at: https://usaidjordankmportal.com/system/resources/attachments/000/000/301/original/Strategic_plan_of_the_Agriculture_Sector_in_Jordan_2014_%E2%80%93_EU_-_GOPA.pdf?1451818410.

Kharaishvili, E., Erkomaishvili, G., & Chavleishvili, M. (2015). Problems faced by the agricultural sector and agribusiness development strategy in Georgia. International Journal of Industrial and Systems Engineering, 9(11).

Shalaby, M. Y., Al-Zahrani, K. H., Baig, M. B., Straquadine, G. S., & Aldosari, F. (2011). Threats and challenges to sustainable agriculture and rural development in Egypt: implications for agricultural extension. The Journal of Animal & Plant Sciences, 21(3), 581-588.

UNFCCC, Jordan's Second National Communication to the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). Jordan Ministry of Environment: Amman: Deposit No.:2009/11/4731.

العدد السادس والعشرون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الأول – 2020 م
www.ajsp.net
ISSN: 2663-5798

# "The reality of the Jordanian agricultural sector, the challenges it faces, and the potential for its development"

## Abstract

The current research aims to know the reality of the Jordanian agricultural sector and to know the factors and challenges that affect the development and development of the agricultural sector, in addition to knowing the future potential of agricultural production in Jordan and reviewing some innovative ideas to increase agricultural production in Jordan. The research followed the descriptive approach and the inductive approach.

This research has reached several conclusions about the development of the agricultural sector in Jordan and the challenges and obstacles that stand in limiting the optimal use of this sector, the most important of which are: Jordan is one of the countries with limited natural resources that have been wrongly exploited due to the continuous increase in population numbers and pressure The increase in renewable and non-renewable natural resources, and most of its regions are semi-arid and with little rain. The agricultural sector is considered one of the least economic sectors that receive investor interest and government care, like other sectors. The agricultural sector has been subjected to great neglect in light of submission to the dictates of dependency. The effect of trade liberalization on agricultural commodities and the agricultural sector in Jordan was a negative effect on the whole, as agricultural producers achieve a large gain from surplus production, while the consumer will lose in terms of reduced consumption surplus. The research also found that among the most important obstacles facing the agricultural sector in Jordan is the fluctuation of rain, the difference in water quantities, the succession of years of drought on the kingdom and the different weather conditions, which increases agricultural risks, the high prices of production requirements and the high cost of production, especially for farmers with limited income. As for the most important challenges facing the agricultural projects sector, the limited water harvest projects for the exploitation of running water in the valleys, whether in the Badia or rainy areas and the lack of inclusion of lands included in the planning and developed lands in agricultural projects to benefit from water harvesting means.

The research recommends several recommendations, the most important of which are: the need to adopt agricultural reform and structural adjustment policies and increase investment rates, including the participation of the private sector and give it sufficient room to play a major role in revitalizing the agricultural sector to achieve economic stability that contributes to meeting the needs of the agricultural sectors, and the need to follow up supportive projects For the agricultural sector, enforcing laws and legislation to protect agricultural resources, and expanding the exploitation of available natural resources while preserving and sustaining them.